أمر ملكي بزيادة رواتب المدنيين والعسكريين ومكافأة أعضاء مجلس الشورى ١٥ في المائة واستثناء الوزراء وشاغلي المرتبة الممتازة

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمرا ملكيا يقضي بزيادة رواتب جميع فئات العاملين السعوديين في الدولة، من المدنيين والقطاعات العسكرية، بنسبة ١٥ في المائة، واستثنى الأمر - الذي جاء رغبة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ودعم مسيرة الاقتصاد الوطني - الوزراء وشاغلي المرتبات الممتازة. كما شمل زيادة مكافأة أعضاء مجلس الشورى بنفس النسبة، وتضمن الأمر الملكي صرف راتب شهر أساسي شاملا الزيادة لشاغلي المرتبة الخامسة فما دون من الموظفين المدنيين المعينين على مرتبة الأجور، كما ينطبق الأمر على شاغلي رتبة (رئيس رقباء) من الجنود فما دون في سلم رواتب خدمة الأفراد. وتضمن الأمر زيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من ١٦ ألفا و٢٠٠ ريال إلى ٢٨ ألف ريال في السنة.

تطوير الخدمات

وأكد الأمر الملكي تخصيص مبلغ ٣٠ ألف مليون ريال سعودي من فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦/٢٥ لتنفيذ مرحلة ثانية من البرنامج الإضافي لتحسين وتطوير الخدمات، يتم توزيعها على خمس سنوات مالية بالتساوي اعتبارا من العام المالي القادم، والتي تشمل عددا من الوزارات والقطاعات الخدمية.

دعم القطاعات المختلفة

كما تم رفع رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي مقداره ٩ مليارات ريال، يتم تمويله من فائض إيرادات العام المالي المنصرم، وتخصيص مبلغ إضافي مقداره ٨ آلاف مليون ريال من فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦/٢٥ للإسكان الشعبي في مناطق المملكة، ورفع رأسمال بنك التسليف من ٣ آلاف مليون ريال إلى ٦ آلاف مليون ريال سعودي، لدعم ذوي الدخل المحدود من الموظفين الحكوميين من مدنيين وعسكريين وغيرهم من المواطنين وأصحاب المهن، وزيادة رأسمال صندوق التنمية الصناعية ليكون ٢٠ ألف مليون ريال بدلا من ١٣ ألف مليون ريال، وذلك لدعم القطاع الصناعي وتحفيز المزيد من الاستثمارات الصناعية من داخل المملكة وخارجها.

دعوة للقطاع الخاص

ودعا وزير العمل الدكتور غازي القصيبي، في أعقاب صدور الأمر الملكي، القطاع الخاص للتفاعل مع القرار الملكي، وأهاب بمؤسسات هذا القطاع أن تستلهم روح المبادرة الملكية وتقوم برفع رواتب العاملين لديها حسب ظروف كل مؤسسة وأوضاعها وسلمها الوظيفي، وبالذات أصحاب الأجور المتدنية. وعبر وزير العمل عن تقدير الدولة لهذه المبادرات وأصحابها.

د. إبراهيم العساف — د. غازي القصيبي — د. جبارة بن عيد الصريصري

دعم النقل

وصرح وزير النقل الدكتور جبارة بن عيد الصريصري للصحافة بأن تخصيص ٥ مليارات إضافية للطرق والنقل يعبر عن حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تلمس احتياجات المواطن في هذا القطاع الحيوي. مشيراً إلى أن الوزارة لديها برنامج للأولويات تنفذ من خلاله المشاريع الملحة والضرورية، بهدف خدمة المواطنين وتسهيل حركة تنقلاتهم في مختلف المناطق. وأضاف الوزير أن هذا المبلغ سيسهم في استكمال المشاريع العملاقة لشبكات الطرق الرئيسة والفرعية والمواقع ذات الجذب الاقتصادي والزراعي، وكذلك الإسراع باستكمال مشاريع الطرق السريعة والمزدوجة، فضلاً عن الاستفادة من هذه الاعتمادات في رفع مستوى السلامة بالطرق، وإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة. وأشار الوزير إلى أن الوزارة تعمل على ربط المناطق والمحافظات والمدن والقرى بشبكة مدنية.

وأشار إلى ما يتم تنفيذه في المدن بالاتفاق والتنسيق مع أمارات المناطق وهيئات التطبيق. كما أن هذه الاعتمادات المالية ستساعد في رفع مستوى طرق الربط بين المملكة والدول المجاورة، بما يعزز جسور التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة، موضحاً أن الآثار الإيجابية لهذه الزيادات المالية ستنعكس إيجابياً أيضاً على مشاريع السكة الحديد، حيث وافق المجلس الاقتصادي الأعلى على ثلاثة مسارات أو خطوط تربط شرق المملكة بغربها وشمالها بجنوبها عبر جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة وينبع.

التركيز على ذوي الدخل المحدود

وقال وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، إن الأمر الملكي ركز على الفئات التي لديها احتياجات أكثر، ذات الدخل المحدود، بما في ذلك رواتب جميع الفئات في الدولة من موظفين ومواطنين. وأوضح أن الزيادة تشمل المؤسسات العامة وكذلك المؤسسات التي صدر بشأنها أمر سام بمراجعة سلالمها. وأشار الوزير إلى أن تطبيق الأمر الملكي فيما يتعلق بالزيادة يعتبر من ١٤٢٦/٩/١، وكذلك الراتب الإضافي، أما الجانب المتعلق بالصناديق والقطاعات الاقتصادية والمؤسسات فهذا تطبيقه من بداية العام المالي القادم.

وقد استقبل المواطنون الأمر الملكي بمزيد من الفرح والامتنان ■